بسم الله الرحمن الرحيم

صوت البحرين

العدد ٨٣، ديسمبر ١٩٨٩م، جمادى الاول ١٤١٠هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C. 5300 BONN 1, WIGERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

شعار «مكافحة الارهاب» لمنع الانفتاح السياسي

تعقد هذا الشهر (ديسمبر) القمة العاشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة العمانية، مسقط في ظروف اقليمية ودولية جديدة، قد تدفع المراقب للاعتقاد بان المؤتمرين سوف يطرحون مشاريع جديدة لتناسب التغيرات في الوضع الدولي بشكل عام. فالحرب العراقية ـ الايرانية قد توقفت منذ اكثر من عام ولا يبدو في الافق ما يدعو الى التشكيك في سريان مفعول وقف اطلاق النار. والوضع اللبناني يتجه للهدوء بعد سنوات من الغليان والتفجر، وسياسة المحاور العربية اصبحت تجد لها مصاديق عديدة منها تكوين «مجلس التعاون العربي» و «الاتحاد المغاربي» وهو ما اثر على الموقع العام لمجلس التعاون الخليجي. واجريت في الاردن انتخابات برلمانية هي الاولى منذ ٢٢ عاما فاز فيها الاسلاميون بحوالي ٤٠ بالمائة من المقاعد المتنافس عليها. والجزائر شهدت انفتاحا سياسيا سمح على اثره للوجود الاسلامي بالتعبير عن نفسه في هيئة احزاب معترف بها رسميا. وعلى الصعيد الدولي يأتي انعقاد قمة الخليج العاشرة في ظروف تتميز بالانفراج الدولي وخصوصا في المعسكر الاشتراكي الذي كان سقوط جدار برلين آخر حلقاته، اذ سبقه وصول نقابة «تضامن» البولندية للحكم في انتخابات برلمانية حرة هي الاولى في البلاد منذ زمن طويل، وحُل المكتب السياسي للحزب الشيوعي الالماني الشرقي، وتخلى الحزب الشيوعي المجري عن شيوعيته.

هذه الاوضاع الاقليمية والدولية تبعث تساؤلا بريئا بلا شك في نفس المراقب المحايد لما يحدث في منطقة الخليج العربية وهو : هل ستعلن قمة مجلس التعاون الخليجي «انفتاحا سياسيا» استجابة لمتطلبات الساحة السياسية الدولية والاقليمية ام ستبقى الامور على ماهي عليه حتى اشعار آخر؟ ولكن المراقب لن يجد صعوبة في الاجابة على هذا السؤال، وتكفيه مراجعة ملفات الاجتماعات الوزارية التي سبقت انعقاد القمة ليفهم اتجاه المداولات المتوقعة في مسقط. فاجتماع وزراء داخلية المجلس الذي عقد في الرياض في مطلع شهر نوفمبر لوضع مسودة القرارات المقدمة للقمة اكد ان الوزراء اهتموا بموضوع «مكافحة الارهاب» وتكريس «التعاون الامني» وان هاتين القضيتين سوف تشكلان جانبا مهما من جوانب النقاش في القمة المقبلة. واعقب هذا الاجتماع لقاء وزراء الخارجية ووزراء الدفاع لدول المجلس، وكانت نغمة هذه الاجتماعات بشكل عام هو الاستمرار في دق طبول الحرب، وذلك بالتركيز على «مكافحة الارهاب».

لا يستطيع احد في العالم ان يعترض على «مكافحة الارهاب»، فهذا «الارهاب» مرفوض ولا يمكن ان يشكل جوهر حركة المعارضة السياسية في الخليج. ولكن قد تضيع الحقائق في خضم التصريحات والمصطلحات والضوضاء الاعلامية وسوق النخاسة التي تُشترى فيها الضمائر والاقلام باموال النفط الهائلة. فالارهاب الذي ترفع دول الخليج العربية لواء محاربته هنا ليس موجودا كظاهرة متاصلة في المجتمع الخليجي المعروف بهدوئه ووداعته ورفضه العنف كوسيلة لتصفية الحسابات السياسية، ولكنه شعار مرفوع لضرب المعارضة السياسية مهما كانت ايديولوجيتها السياسية ووسائلها العملية، وبهدف للتخلص من المطالب التي تقدمها فصائل المعارضة الصامتة. ففي عهد الانفتاح السياسي على المستوى الدولي يتوقع الراي العام العالمي حدوث اصلاحات سياسية في دول الخليج العربية كالانتخابات البرلمانية والحريات الصحافية والشخصية والمشاركة الشعبية كما هو الحال في معظم دول العالم، ولكن الحكومات القبلية الخليجية خططت وما تزال لضربات استباقية لمنع العالم من الاطلاع على ما يحدث داخل الستار الخليجي، فكان رفع شعار مكافحة الارهاب وسيلة مناسبة لذلك خصوصا وان الامريكيين، وبعض الغربيين رفعوا ذلك الشعار لحماية الكيان الصهيوني واستجابة لتقييم اجهزة مخابراتهم التي وجدت في «الخطر الشيعي» كبش فداء تلقي عليه مسؤولية انهيار الوضع الامني في المنطقة.

ولتوضيح ذلك نتساءل: كم عدد العمليات الارهابية التي حدثت في دول الخليج العربية خلال الاعوام العشرة الاخيرة والتي توافرت الادلة على حدوثها؟ لا نعتقد ان احدا يستطيع ادعاء حدوث اكثر من بضع عمليات عشوائية كانت نتيجة مباشرة لسياسات التضييق على الشيعة وردا مباشرا على استعمال المنطقة كقواعد عسكرية امريكية متقدمة لشن الحرب على ايران. ولا نعتقد ان ما حدث من اعمال عنف يبرّر اعتبار شعب الخليج شعبا ارهابيا كما يحلو لحكامه تسميته، ولكن الحقيقة ان استمرار رفع شعار «مكافحة

البقية على صفحة ٦

جسر «الملك فهد»

يبدو ان الضغط السعودي على حكومة آل خليفة قد تمخض عن الزامها بالموافقة على تسمية الجسر الذي يرتبط البحرين بالسعودية بـ «جسر الملك فهد» بدلا من «جسر البحرين ـ السعودية» وهو الاسم الذي كان يستعمل في الجانب البحراني منذ افتتاح الجسر قبل ثلاثة أعوام. وقد اصبح الاسم الجديد يستعمل بصورة منتظمة في الصحافة والوثائق الرسمية.

سرقات مالية جديدة؟

بعد الفضيحة المالية التي تعرضت لها العائلة الحاكمة العام الماضي حين رفض افراد آل خليفة المقترضون من مصرف تشارترد بنك والبنك البريطاني للشرق الاوسط دفع ديونهم يبدو أن مجلس العائلة يسعى لترتيب اوراقه مع المصارف العاملة في البحرين لمنع انفجار الوضع كما حدث. ومع أن احدا لا يعرف بالضبط حقيقة ما حدث حول ازمة الـ ٥٠ مليون دولار التي اقترضها الشيوخ من المصرفين البريطانيين ورفضوا تسديدها، الا ان مصادر مطلعة ذكرت أن المصرفين ربما قبلا باستلام نصف المبلغ من مجلس العائلة ومن الحكومة والتنازل عن النصف الباقي.

وفي الشهر الماضي التقى اعضاء مجلس ادارة «ترانس اربيان بنك» مع مجلس العائلة الذي ضمّ الامير ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والخارجية وكذلك علي بن خليفة آل خليفة وعبد الله سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين. فهل هناك سرقات جديدة تتحرك العائلة لمنع انتشار خبرها؟

ازمة حقيقية

ازمة الحكم الوراثي تطفو الى السطح في كل مرة يسافر فيها الامير الى خارج البلاد، ففي هذه الحالة يعهد لابنه، حمد، بتصريف الامور والقيام بمهام الحكم، في الوقت الذي يكون عمه، رئيس الوزراء، موجودا في البلاد. ففي الاوضاع الاعتيادية يكون خليفة كرئيس للوزراء في موقع اعلى رتبة من حمد الذي يحتل منصب القائد العام لقوة الدفاع. ولكن اثناء غياب والده الامير، فان على خليفة استلام الاوامر منه.

فمثلا عندما اراد وزيرا الاعلام والداخلية السفر الى لندن الشهر الماضي كان عليهما اخذ الاذن من رئيس الوزراء، وليس من حمد، فلو قرر حمد السفر فهل سيستأذن رئيس الوزراء؟ انها ازمة اللادستورية والتحكم المطلق غير المحدد، أليس كذلك؟.

عفو الامير في العيد الوطني

يتوقع ان يعلن عيسى بن سلمان آل خليفة، بمناسبة ما يسمى «العيد الوطني» للبلاد في ١٦ ديسمبر اخلاء سبيل عدد من المواطنين المعتقلين الذين لم يحاكموا بعد. والسبب في ذلك يعود الى ان هؤلاء لم تثبت ضدهم أية تهمة. وقد قدم بعضهم الى المحاكمة عدة مرات، وفي كل مرة تم تأجيل المحاكمة لان المعتقلين رفضوا الاعتراف بما وجه اليهم من تهم.

ولعل سفر وزيري الاعلام والداخلية الى لندن الشهر الماضي في الوقت الذي كان الامير نفسه يقوم بزيارة خاصة للسعودية يتعلق بمحاولات الخروج من الشرنقة بعد ورّط آل خليفة انفسهم باحتجاز شباب البحرين بدون جرم ولم يفلحوا في اثبات أية جريمة لهؤلاء.

وقد اعتاد الامير ان يثبت «كرمه» في كل عام باعلان العفو عن عدد من المعتقلين (عادة يكون هؤلاء من المسجونين لاسباب اخلاقية او مخدرات). وربما يخلي سبيل بعض الموقوفين السياسيين هذه المرة او بعض من انتهت مدد سجنهم المحكومين بها ولم يفرج عنهم بعد.

كتب المدارس غير متوفرة

مرت مدارس البحرين هذا العام بازمة كتب غير معهودة. فقد مضى اكثر من شهرين قبل ان تسلم الكتب الدراسية للطلاب والطالبات، مما ادى الى مصاعب عديدة لهؤلاء الطلاب.

عجيب حدوث هذه الظاهرة في بلد صغير مثل البحرين. ولعل ذلك ناجم عن العجز في الميزانية التي تعكس مدى الخلل في السياسات الخليفية التي تعطي الاولوية لاجهزة القمع على كتب العلم.

جيش سعودي في الدور

اتخذ الجيش السعودي من قرية الدور بالبحرين مركزا عسكريا دائما مجهزا بالوازم اللوجستية والاتصالات، استعدادا للتحرك لقمع اي تحرك شعبي. وتجدر الاشارة الى ان قوة الدفاع قد شرعت منذ انتشار القوات السعودية بتسريح العديد من الجنود الاردنيين بعد ان ثبت عدم ولائهم الكامل لولي العهد «حمد بن عيسى» حيث يتم اكتشاف بين الفينة والاخرى ضباط يتجسسون لصالح قطر، او يعملون لصالح رئيس الوزراء. اما الجيش السعودي فهو يدعم خط حمد بقوة في مقابل خط خليفة الذي يحظى بالدعم من بريطانيا والكويت.

شعار «مكافحة الارهاب»: المنقذ الاول لمجلس التعاون الخليجي

لاول مرة منذ الاجتماع الاول الذي عقد في الرياض ١٩٨٢، يعقد وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا مغلقا خاصا بهم دون معاونيهم. كان ذلك بعد الجلسة الافتتاحية التي عقدت يوم الثلاثاء ٣١ اكتوبر الماضي في الرياض ايضا. واجتماع الوزراء دون معاونين سياسي وليس فنيا بلا شك. والله وحده يعلم اية مؤامرة يضعها وزراء الارهاب من ابناء العوائل الحاكمة، الا ان المعلن ان الاجتماع خصص للارهاب. ومن المحتمل ان نايف بن عبد العزيز اطلع اشقاءه من وزراء الداخلية على الظروف المحلية والدولية التي رافقت ذبح ١٦ حاجا كويتيا بجوار البيت الحرام.

عزلة سعودية

ولا يسع المراقب لجريات مؤتمر وزراء الداخلية الاخير الا ملاحظة العزلة التامة التي تعاني منها الحكومة السعودية في اجراءاتها الاخيرة رغم المكياج الاعلامي الذي حاولت الصحف السعودية تزيين وجه المؤتمر به. وتكفي الاشارة الى ان يعقوب بشارة امين عام مجلس التعاون الخليجي (كويتي) قد باعد بين نفسه وبين الجريمة فلم يتطرق اليها بالتاييد او غيره. كما امتنع وزير الداخلية الكويتي نواف الاحمد عن التأييد وكذلك وزير داخلية قطر الجديد عبد الله بن خليفة آل ثاني الذي اقتصر في كلمته على الاعراب عن سعادته بالمشاركة لاول مرة في الاجتماع. اما عمان والامارات فلم ترسلا وزيري داخليتيهما اصلا للمؤتمر واقتصرتا على وزراء دولة (وكلاء وزارة) وهما اقل من ان يدخلا انفسهما في موضوع حساس كهذا، له ابعاد خارجية وشعبية داخلية خطيرة.

الصوت الوحيد الذي أيد الجريمة السعودية هو محمد بن خليفة آل خليفة وزير داخلية البحرين، وكسبه الى جانب المواقف السعودية مهما حقرت وتدنت لا يحتاج الى كثير عناء، فلم تعد البحرين تحكم من الرفاع، بل من محمد بن فهد في المنطقة الشرقية.

ولذا لوحظ اهتمام نايف بتأييد محمد الخليفة للمذبحة، وركز في خطابه على شكر زميله الخليفي على التأييد تركيزا يعني في العرف الدبلوماسي انتقادا للآخرين على تردده وامتناعهم حيث خاطبهم قائلا: «اقدر لكم ذلك (التأييد) وهو شعور ومنطلق مشترك بان امن المملكة العربية السعودية هو أمن دول مجلس التعاون الخليج». والظاهر انه باستثناء آل خليفة لا يوجد الكثير ممن يتجرأ على التفني والاحتفال بذبح ستة عشر حاجا بريئا ذنبهم الوحيد انهم ينتمون الى مذهب مخالف لوهابية آل سعود.

الارهاب ثم الارهاب

اما المواضيع الاخرى التي شغلت بال المؤتمر فكلها تدور حول معالجة الارهاب ومواجهته. واي نظرة متانية لاوضاع المنطقة لا يشك في ان الوزراء ومن خلفهم اجهزة الأمن يوجهون اللكمات للهواء الفارغ. فمنطقة الخليج لا تعاني من ازمة ارهاب، ولم تكن هذه القضية يوما من الايام تحمل في ثناياها واقعا جديا ومقومات مادية. فالتفجيرات والاغتيالات معدومة لدرجة تكاد تكون من المسلمات، فلم يتم اغتيال اي وزير او فرد من ابناء العوائل، ولم يتم تفجير منشآت عسكرية او مدنية او اقتصادية في الغالبية العظمى لمرافق المنطقة. وعلى العكس، قضايا الأمن الاخرى كانتشار المخدرات، ومساوىء العمالة الاجنبية، وعمليات الاحتيال والنصب في التجارة والمقاولات وانهيار مؤسسات مالية وصناعية نتيجة الرشاوي والفساد الاداري كلها من معالم الحياة الاجتماعية الخليجية. وكل ذلك يحتاج الى عيون ساهرة واجهزة نشطة لمؤسسات الشرطة والأمن العام. مع ذلك وُجِّهت كل هذه الطاقات لمحاربة سراب الارهاب الذي بدا يفقد بريقه شيئا فشيئا لا سيما بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية وتوجه الدولتين الى تسريح جزء مهم من قواتهما واعادة اعمار منشآتهما، وبالتالي تهدئة الاوضاع التي كانت مضطربة في المنطقة.

خلال تلك الحرب المشؤومة التي ظلت السعودية في الخفاء تصب الزيت على نيرانها وتؤجج اوارها، وفي عتمة ضباب المعارك ودخان المدافع استوحدت العوائل الحاكمة بابناء المنطقة ونزلت فيها قتلا وتعذيبا وسجنا وتشريدا. وفي ظل تلك الحرب وافرازاتها اللبنانية والدولية استطاعت عائلة آل سعود وحلفاؤها اسكات الاصوات الداخلية المنادية بالمشاركة في ادارة شؤون البلاد والحكم وفق دساتير يضعها ممثلو الشعوب، كما تمكنت من تحييد او كسب القوى الخارجية من اسياد العوائل التي قد تطالبها بفتح الحياة السياسية، وتجاهل انتقادات منظمات حقوق الانسان الدولية والعربية التي كتبت مئات التقارير عن الاهانات والاساءات التي يتعرض لها الشرفاء من ابناء الخليج. مارس الحكام كل ذلك باسم الحفاظ على الامن ومكافحة الارهاب وضمان الاستقرار لمنطقة تربض على اكبر بحيرة نفطية في العالم.

غير ان عقد التسعينات، الذي يبشر بالخير لكثير من شعوب العالم التي رزحت تحت الحديد والنار، فانه يبشر بالشر لحكام الخليج الذين يعتبرون اي فجوة في جدار الديكتاتورية سيتبعها انهيار كامل لمؤسسات الحكم القائمة على الارهاب والرشوة فقط.

ان ما يجري في اوروبا الشرقية، من زوال حكم الحزب الواحد، وما يجري على اعتاب الخليج في الاردن وايران يهدد صلب وصيرورة الانظمة الخليجية التي تحكم بنظام العائلة الواحدة، بل بجهاز المخابرات الواحد. ولا يستبعد ان اهمية اجتماع وزراء الداخلية الخليجيين نابعة من هذه الاجواء التي تنقلها للمواطنين وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في عصر الاتصالات والاقمار الصناعية.

فعلى عاتق وزراء الداخلية سيقع حمل اي تغيير في طبيعة الحكم، وعلى حساب مراكزهم سيحدث التبدل السياسي شاؤوا ام ابوا.

وما التشبث باذاعة سيمفونية الارهاب الجنائزية الا دليل على افلاس الانظمة عن ان تواكب ما يجري حولها في العالم من انتقال السلطة من ايدي الافراد الى المؤسسات والقواعد الشعبية، ومن خروج الجماهير في مدن العالم مطالبة بالحرية والتمثيل. نعم، حتى امتناع الدول الاخرى عن تأييد مذبحة مكة المكرمة ناتج من معرفة هذه الحكومات بان الناس في الخليج، عموم الشارع الخليجي، لم يعد يرى مبررا لعمليات التصفيات الجسدية وحملات الاعتقال والتعذيب التي تقوم بها الحكومات العائلية، وبالتالي فكلما حانت الفرصة للابتعاد عن جرائم آل سعود ومن لف لفهم من آل خليفة وآل صباح فان اغتنامها يكون اهون الشرين.

فلا الطائفة الشيعية في الخليج حملت لواء الفرقة رغم تعرضها لاحلك الظروف، ولا هي وجهت الهها وغضبها وعتبها نحو اخوانهم ابناء السنة الذين عاشوا معهم مئات السنين، قاوموا خلالها، متحدين، الاستعمار البريطاني، وتحرشات الكبار، وظلم العوائل الحاكمة، واشتركتا معا في تحمل شظف العيش وجهل المصير.

ورغم حملات الدس الاعلامي والتشهير وما الى ذلك بقي المنصفون من ابناء الطائفتين في مكانهم يرفضون تحويل الصراع الى نزاع مذهبي واصروا على اعتبار ان ما يجري هو مواجهة بين امريكا وحلفائها الحاكمين من جهة، وقوى التحرر من ابناء الخليج من جهة اخرى.

والمشكلة الرئيسية التي تواجه وزراء الداخلية هي مستوى الوعي الذي انتشر في الاوساط الخليجية من خلال اطلاعهم على ما يجري من تغيرات سياسية كبرى في العالم، ومن انهاء زمن التحكم في الجماهير بالقوة فقط. وكانت افضل السبل للتغلب على هذه المشكلة هي التطرف في الارهاب الرسمي بحيث يتحول الناس الى اما متفرجين على ما يجري شاكرين الله انهم لم يتعرضوا للسجن والتعذيب والتشريد، او انهم فائقون يترقبون الضربة البوليسية صباحا ومساءا. وعليه فما لم يواصل الحكام تصعيد اعمالهم الارهابية فان الناس سوف تبدأ تتراخى وتتململ من استمرار العبودية التي يفرضها عليهم وزراء الداخلية ومستشاروهم.

اذاً، ومن حيث مواقعهم، لا يلام وزراء الداخلية اذا تركز مؤتمرهم الاخير في الرياض على موضوع الارهاب، وكيف يمكن اختراع قصص جديدة واحداث وهمية لابقاء وتيرة الرعب والبطش على سرعتها بل واكثر في غياب العامل النفسي المدمر الذي كانت توفره حرب الخليج.

آل خليفة في المواجهة

كما لا يلام وزير داخلية البحرين محمد بن خليفة الخليفة على اشادته بجريمة آل سعود. فآل خليفة مثل حكام الرياض يشتهرون بتاريخ دموي عنيف في معاملتهم مع ابناء الشعب البحراني، الذي لا يمر يوم من الايام دون اعتقالات جديدة في صفوف شبابهم، ودون فضائح جديدة تنشرها الصحافة العالمية ومنظمات حقوق الانسان عن احوال المعتقلين من ابناء البحرين وما يعانونه من تعذيب جسدي ونفسي رهيب، ومن عجز دائرة الادعاء العام عن ان تجمع ادلة كافية، غير الاعترافات القسرية، لتقديم وجبات المعتقلين للمحاكمة. وحتى الاعترافات التي تؤخذ من قبل من يُدعَون بـ «قضاة التحقيق»، وبعد ان يحوّلوا السجناء الى هياكل عظمية محطمة الجسم والنفس يتم نقضها من قبل المتهمين في اية فرصة مواتية امام قضاة المحاكم الخليفية، فيعادون للتعذيب وهكذا دواليك.

محمد بن خليفة، او بالاحرى جهاز المخابرات في البحرين بقيادة ايان هندرسون، يقفون على الخط الأول في مواجهة رياح التغيير العاتية التي تعصف بزوايا الكرة الارضية، وايديهم ستكون اول الايادي المحترقة اذا اشتعلت نارها. وحكومة البحرين تعرف اكثر من غيرها انها في المواجهة، وأن المجتمع البحراني يغلي حقدا وحنقا على سياساتها العنصرية في مختلف مجالات الحياة.

ولذا فهي في طليعة الدول الخليجية في التركيز على اجهزة المخابرات ودعمها، وتوسع مجالات نشاطها للاستفادة من خبرات دول غير خليجية ممن لهم باع طويل في خنق الاصوات المعارضة، كنظام البعث في بغداد والنظام المصري. الى ذلك توجه، زكي بدر، وزير داخلية مصر، واكثر المسؤولين العرب بذاءة وحقدا على من هم خارج الحكم الى البحرين (بعد ان زار الكويت والتقى وزير داخليتها) واجتمع فور وصوله بخليفة بن سلمان رئيس وزراء آل خليفة الذي ينافس زكي بدر على المنصب المذكور، لا سيما حقده على ما يُشم منه رائحة الاسلام. زكي بدر، الذي يشتم علماء الدين امام الصحافيين الاجانب اوضح «ان التعاون الامني قائم بين مصر والبحرين منذ فترة طويلة ويشهد كثيرا من التنسيق في مختلف المجالات»، وان زيارته تاتي لترسيخ «التعاون لمكافحة الارهاب»، نعم الارهاب وليس غيره.

معالم المستقبل

والسؤال الذي لا بد ان مستشاري وزراء الداخلية قد رددوه كثيرا هو: ما هي معالم المستقبل في علاقات الحكام بالشعوب الخليجية، وما هي الخطط التي يجب وضعها من قبل وزاراتهم للمناورة مع متغيرات المستقبل؟

البقية على صفحة ٣

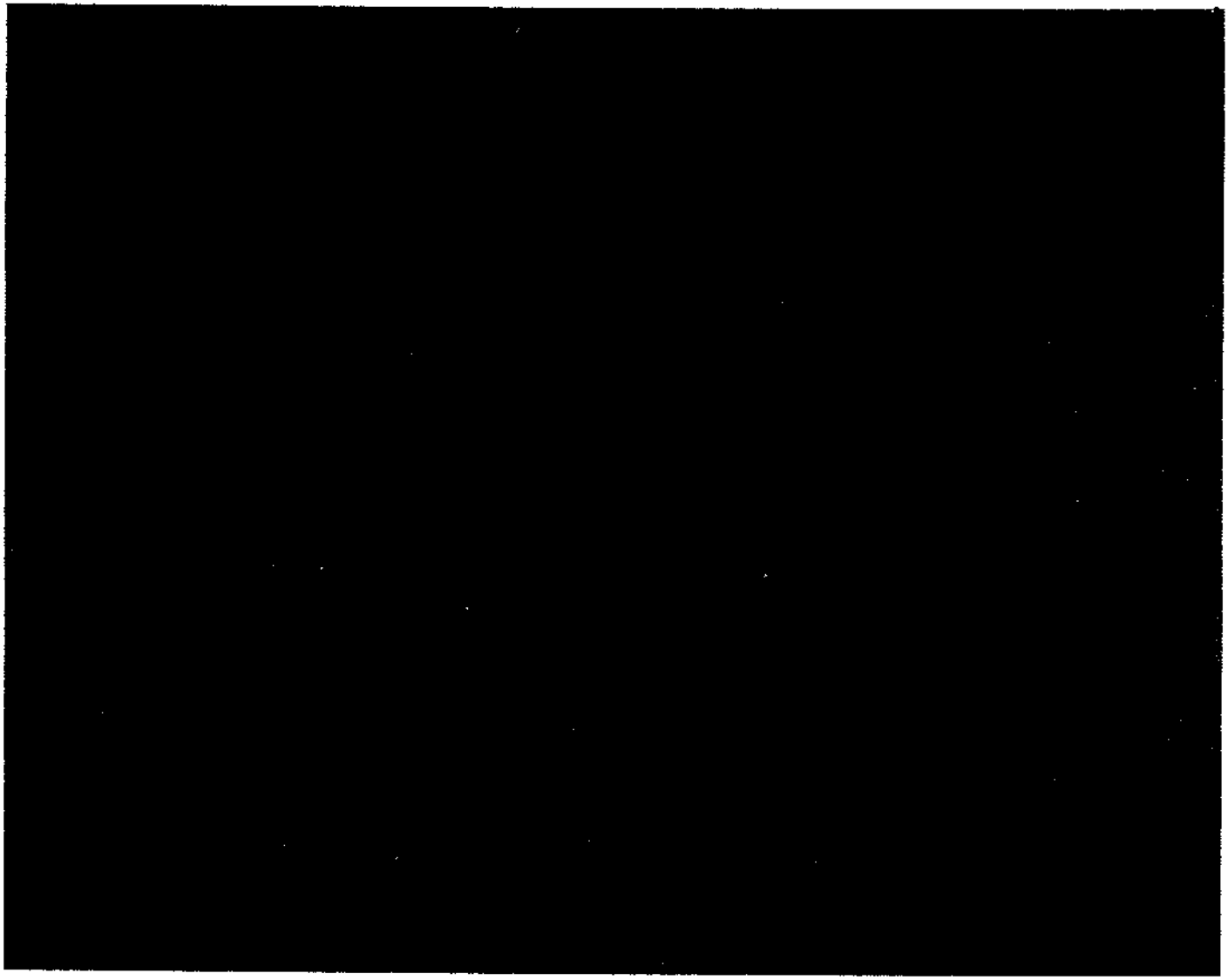

شعار «مكافحة الارهاب» المنقذ الاول لمجلس التعاون ـ البقية ـ

السؤال نفسه لا بد انه يراود الكثير من الناس في الخليج ولو بصيغة اخرى. فما هي ملامح مستقبل المنطقة على ضوء ما يجري حولها وما هي الخطوات الواجب اتخاذها؟.

المستشارون والوزراء يعرفون حقيقة ناصعة ولو انهم يحاولون التهرب منها دائما الا وهي ان التغيير آت لا محالة، ومهما استمر حكم الارهاب والعنف، فانهم لا بد راضخون يوما لمنطق التاريخ ومنطق المستقبل. والا فلا بد من القيام بمذابح جديدة، واختلاق احزاب وحركات وهمية وعمليات ارهابية من صنع الخيال والعزف المزخرف.

المجلس يحتاج للارهاب

في جانب اخر، يلاحظ أن كيان مجلس التعاون الخليجي بدأ يفقد اهميته بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، وذهب بريقه الا ما تبق من شؤون الامن والدفاع. واذا وصل الامر الى أن يتغيب ثلث وزراء الداخلية عن اجتماع اعتبر اهم ما عقد من سبع سنوات حسب وسائل الاعلام السعودية، فان الصورة تبعث على اليأس في نفوس آل سعود. فهم لم يخسروا تأييد المؤسسات الشعبية والاعلامية ووزارت الخارجية فقط، بل حتى مؤسسات الأمن الخليجية التي من المفترض ان تكون اكثر المتحمسين لعملية اعدام ١٦ حاجا في مكة. وان دل هذا على شيء فانه يدل بصورة لا تقبل الجدال على عمق الخلافات الخليجية، لا سيما السعودية ـ العمانية. فالسلطنة لم تعد تقدر بلع الهيمنة الوهابية على سياسات الخليج، اذ كيف يمكن فهم غياب وزير داخلية عمان عن مؤتمر من المفترض فيه ان يحضر ورقة العمل الامنية التي ستتم مناقشتها من قبل المجلس الاعلى لمجلس التعاون الذي سيعقد في مسقط عاصمة عمان في ديسمبر الجاري؟ وهي اهم ورقة.

ومن المعلوم ايضا ان وزراء الداخلية لم يجتمعوا الا بعد مرور فترة طويلة على انشاء مجلس التعاون رسميا، على اساس ان المجلس انشيء للتعاون الاقتصادي والتنسيق الاجتماعي فقط. وقد اشرنا في اعداد سابقة الى فشل المجلس في هذين المجالين امام تمحيص الارقام والحقائق، ولم يبق الا المجالان الاصليان، اي الامن والدفاع.

وفي ما يخص القضايا العسكرية، لم تكن اجواء اجتماع وزراء الدفاع الذي عقد في نفس الاسبوع الذي عقد فيه اجتماع «الارهاب» في الرياض ايضا، باصفى كثيراً من اجتماعات وزراء الداخلية. وظهر الخلاف حتى في الكلمات الرسمية، اذ بينما تعلن البحرين (طبعا) على لسان وزير دفاعها خليفة بن احمد الخليفة ان المرحلة الحالية ـ مابعد الحرب ـ حرجة جدا وتدعو لدعم العمل العسكري المشترك وتطويره، يصر الكويتي عبد الله بشارة على تذكير الوزراء بان الحرب وقفت وانه قد «برزت اصوات كثيرة جنحت نحو الاعتدال وعلينا ان نرصدها، فسياسة المجلس هي اعطاء خطوتين لكل خطوة في سبيل الوئام والسلام».

ومن اروقة المؤتمر، شم الصحافيون روائح الخلاف الشديد بين السعودية والبحرين من جهة وباقي دول المجلس من جهة اخرى حتى انه ترددت اشاعات عن احتمال انسحاب سلطنة عمان، وربما الامارات، من قوات «درع الجزيرة العربية» التي تمثل فيها قوات آل سعود ٩٠٪ بينما تشترك الجيوش الخمسة الاخرى في ما تبقى من نسبة القوة التي تقدر بـ ١٠ آلاف مجند وعدة مدرعات، والتي ترابض في منطقة حفر الباطن على مقربة من حدود الكويت الشمالية ـ الغربية مع السعودية.

انهاء حرب الخليج، اوجد حقائق واولويات جديدة تمثلت في تصعيد سباق التسلح بين قطر والبحرين حيث زادت الاخيرة قواتهامن ٢٨٠٠ جندي الى ٣,٣٥٠ جندي حسب تقارير غربية مهتمة، بينما وافقت امريكا على ابقاء صواريخ ستنغر في البحرين بعدما رفضت قطر السماح لخبراء امريكا بالكشف على صواريخها المشابهة التي شوهدت في احد العروض العسكرية.

وبينما تستمر السعودية في برامج التسلح المجنونة، وبعد انتهاء حرب الخليج فان المسؤولين في عمان (واليمنين) ينظرون بريبة لها الكثير مما يبررها لنوايا حكام الرياض تجاه اراضيهم وثرواتهم المدنية.

هذه الريبة، وهذه الخلافات هي التي دعت المجتمعين في مؤتمر وزراء الدفاع الى الاستفتاء عن الاشارة الى اي موضوع بعد جلستين استمرتا خمس ساعات، باستثناء رفض سلطان بن عبد العزيز تاكيد او نفي ان كان مصير قوات درع الجزيرة قد وضع على بساط البحث. وبمجرد توجيه سؤال من هذا القبيل، من صحف الخليج المعروفة بمهارتها في السؤال، يدل على ان الدراع العسكرية لمجلس التعاون بدأت تلتوي ايضا.

ومن يدري، ربما يكون اجتماع مسقط هو خاتمة المطاف لمجلس التعاون الخليجي كما عهدناه، الا اذا تم تصعيد الارهاب.

لمحة عن سجون آل خليفة

رغم حجم البحرين الضئيل من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، فان عدد السجون في ازدياد مطرد، وهنا نعرض عددا من هذه المعتقلات التي تُمتهن فيها كرامة الانسان:

القلعة: تقع القلعة بالقرب من مركز مدينة المنامة. وقد بنيت في القرن السابع عشر على يد الحاكم الايراني نادر شاه عندما كان يحكم البحرين. وبالرغم انها توسعت كثيرا الا ان القلعة الاصلية لا زالت موجودة داخل السور الحديث وتتخذ شكل المربع وتحتوي على برجين. اما القلعة الموجودة حاليا والتي تضم القلعة الاصلية داخلها فقد اخذت بالتوسع مع مرور الوقت، فالسور الخارجي بُني آخر مرة عام ١٩٨٢.

تضم القلعة بوضعها الحالي وزارة الداخلية وادارة الامن العام والادارة العامة لمباحث أمن الدولة. وقد كانت تحتوي من قبل ادارة المرور والترخيص قبل انتقالها الى مقرها الجديد بالقرب من عالي عام ١٩٨٢، كما كانت تضم ادارة التحقيقات الجنائية قبل انتقالها الى العدلية عام ١٩٨٦م.

كما تضم القلعة معسكر الشرطة ومنصة هليكوبتر وسكن الضباط الاجانب. وللقلعة ثلاثة ابواب رئيسية واقعة على شمال وشمال شرقي وغرب القلعة على التوالي. وتحتوي على قرابة العشرين زنزانة. السجن الرئيسي يقع في منطقة معزولة شمال غربي القلعة الاصلية، ويحتوي على ثماني زنزانات ومطبخ وغرفة حراس السجن. وتختلف احجام الزنزانات فيما بينها. اكبر الزنزانات هي رقم ٢ و ٣ و ٤ و ٧ ويوجد في كل واحدة منها شباك واحد يطل على ساحة السجن، ومساحة كل زنزانة تقريبا (٤ × ٢,٥ متر) اما الزنزانات (١ و ٥ و ٦) فهي اصغر من هذا الحجم. جميع الزنزانات غير مكيفة. بالاضافة لهذه الزنزانات، توجد زنزانتان معزولتان تماما مساحة كل واحدة منهن (١,٥ × ١,٥ متر) وتستخدمان للسجن الانفرادي. وفوق هاتين الزنزانتين تقع مراحيض الشرطة.

وهناك عبر ساحة السجن الى الجنوب الغربي من القلعة زنزانتان اخريتان (٢× ١,٥ متر) تستخدمان كذلك للحبس الانفرادي.

بالاضافة لكل ذلك فان البرجين يستخدمان للسجن ايضا. واسواهما البرج الواقع في الجنوب الغربي وهو صغير ومظلم جدا ولا يستطيع المعتقل الجلوس لضيقه. وهو وسخ جدا، ويستخدم كاقصى درجة تعذيب للسجن الانفرادي.

اما البرج الكبير فهو يحتوي على ٢٥ فراشا. بالاضافة لذلك هناك زنزانتان داخل مبنى الادارة العامة لمباحث امن الدولة تستخدمان للتحقيق والتعذي في آن واحد، قبل ان يُودع السجين في واحدة من الزنزانات الاخرى. وتجدر الاشارة الى ان هذا السجن كان يستخدم لمختلف القضايا المرورية والمخدرات وغيرها. اما الآن ومنذ عام ١٩٨٦م فقد خصص للمعتقلين السياسيين فقط.

بالاضافة لمجموع هذه الزنزانات، تم تحويل المكاتب القديمة التي كانت تابعة للادارات التي تم نقلها من القلعة الى سجون جماعية. ويطلق عليها اسم معتقل «المكاتب». يتكون معتقل المكاتب من اربع غرف كانت تحتوي على مراوح ومكيفات هوائية لا زالت موجودة الا ان الكهرباء مقطوعة عنها لكي لا يتم تشغيلها للمعتقلين السياسيين. اما النوافذ الكبيرة (الاصلية) فتم حجبها بغطاء اسود كي لا يرى المعتقلون بعضهم البعض.

مساحة كل غرفة (٢٠ × ١٥ قدما). وهي حارة جدا في الصيف وباردة رطبة جدا في الشتاء. ويوجد حمامان فقط اي لكل غرفتين حمام. ويوضع في كل غرفة من ٦ الى ١٠ اشخاص. ويقوم بحراسة معتقل المكاتب ١٣ شرطيا مسلحا.

ومن المسؤولين في هذا المعتقل هم وكيل اول عبد الله عبد الرب (يمني) وعبد الله الحربان.

معتقل العدلية
(ادارة التحقيقات الجنائية)

يقع في العدلية في مبنى اذاعة البحرين سابقا. افتتح عام ١٩٨٦م. ويتكون من مبنى اداري ومبنى تحقيق ومبنى سجن منفصل عن المبنى الاول. يتكون مبنى السجن من مكتب استقبال وعدة غرف منها غرفة الملازم ثاني علي محمد وهو المسؤول عن اصدار امر القبض، وغرفة اخرى للمقابلات. ويأتي جناح السجن مباشرة بعد مكتب الاستقبال من جهة الشمال.

يتكون جناح السجن من عشرين زنزانة، اربع منها انفرادية. وكل زنزانة انفرادية مصبوغة باللون الاسود وجدرانها ممسوحة بالاسمنت باسلوب خشن لا يمكن الاستناد عليه، وفي باب الزنزانة ثقب صغير قطره بوصة واحدة. مساحة الزنزانة (١٤ × ١٤ قدما)، ومساحة الزنزانات الجماعية (١٠ × ٨ اقدام)، وبها اربعة اسرة وحمام للخلاء. وبالرغم انها لا تسع لاكثر من اربعة اشخاص الا ان العدد يصل احيانا الى ٨ او ١٠ اشخاص عندما تشتد حملات الاعتقالات. وكل زنزانة بها نافذة قضبانية واحدة في السقف وعليها من الخارج مظلة اسمنتية تمنع دخول الهواء. باب الزنزانة حديدي سميك جدا وبه نافذة صغيرة لادخال الاكل الذي يقدم للمعتقل في اوان حديدية متصدئة. الماء حار جدا لا يمكن شربه أو الانتفاع به بصورة مريحة. يقوم حرس المعتقل بفتح الزنزانة كل يوم لغرض السباحة في حمام موجود جنب الزنزانات. ولا يمكن لاحد ان يطيل السباحة اكثر من دقيقة واحدة والا دخلوا عليه واشبعوه ضربا. ويطلق المعتقلون على هذه الزنزانات اسم «الفرن» لانها تصهر الاجسام من شدة حرارتها حتى ان الجلد يتقشر ويتبدل عدة مرات طوال فترة السجن.

سجن جو

منذ عام ١٩٨١ اخذت السلطة بتحصين قرية جو التي يقطنها عدد من افراد بعض القبائل الذين نزحوا الى البحرين مع احتلال آل خليفة للبحرين قبل ٢٠٠ عام. وقد تم سجن وتعذيب ومحاكمة مجموعة الـ ٧٣ فيها. وعندما تقرر انشاء جسر البحرين - السعودية والغاء سجن جزيرة جدة القريب من الجسر، تم الشروع في بناء سجن مركزي كبير لنقل جميع المعتقلين المحكومين لمدد طويلة اليه. ويحتوي على سجن ارضي ويصل عدد الزنزانات فيه الى اكثر من ١٠٠ زنزانة، عشرون منها للسجن الانفرادي، وجميعها مخصصة للمعتقلين السياسيين. يقع السجن على ساحل البحر الشرقي وتتم حراسته من قبل خفر السواحل. والسجن مُحاط من كل جانب بابراج مراقبة.

سجن الخميس

فيه قسم للاحداث وآخر للنساء، وآخر للرجال. والسجن مخصص للحوادث غير السياسية، الا انه في حالة الطوارىء والانتفاضات الشعبية يتم فتحه للمعتقلين السياسيين.

مراكز الشرطة

يُستخدم عدد من مراكز الشرطة لتوقيف السياسيين، واهمها قيادة أمن المحرق ويحتوي على خمس عشرة زنزانة مختلفة الاحجام. وكان الشهيد محمد حسن مدن قد استشهد تحت التعذيب عام ١٩٨١م في هذا المركز. يوجد في كل زنزانة فتحتان للتهوية ويتم تشغيل المكيف المركزي احيانا للمعتقلين، واحيانا يتم تشغيل المكيف الى درجة باردة جدا لتعذيب المعتقل.

سجن باب البحرين

وموقعه في العاصمة عند باب البحرين، وهو مشهور بقذارة زنزاناته، حيث تتوالد الفئران فيه بكثرة وتعيش مع المعتقلين.

مركز الحد

وقد استخدم مؤخرا لتوقيف الاعداد الكبيرة من المعتقلين الذين القي القبض عليهم اثناء خروج ماتم الشهيد بالمنامة.

قيادة امن المنامة
(السوق المركزي)

يقع في منطقة النعيم بالمنامة بالقرب من السوق المركزي، ويحتوي على خمس عشرة زنزانة، اثنتان منهما انفرادية.

سجن النبيه صالح

عبارة عن عشر زنزانات، اثنتان منها انفرادية

سجن مركز المطار

فيه عشر زنزانات، اثنتان منهما انفرادية، وتوجد فيهما تهوية مركزية

وهناك مراكز اخرى مشابهة كمركز الرفاع ومركز الحالة وغيرها.

السجن العسكري

يحتوي مبنى قيادة قوة الدفاع بالرفاع قرب مبنى المرور الجديد على اربعةزنزانات تحت الارض ضيقة جدا حيث يوضع الاكل على رف وياكل المعتقل وهو واقف. ويستخدم للمعتقلين العسكريين ذوي القضايا السياسية. كما يحتوي معسكر الهملة على سراديب تحت الارض فيها عدد من الزنزانات المظلمة، ويستخدم للعسكريين الذين يتدخلون في القضايا السياسية. وتجد الاشارة الى ان هذه السجون العسكرية تحت سيطرة «مخابرات قوة الدفاع».

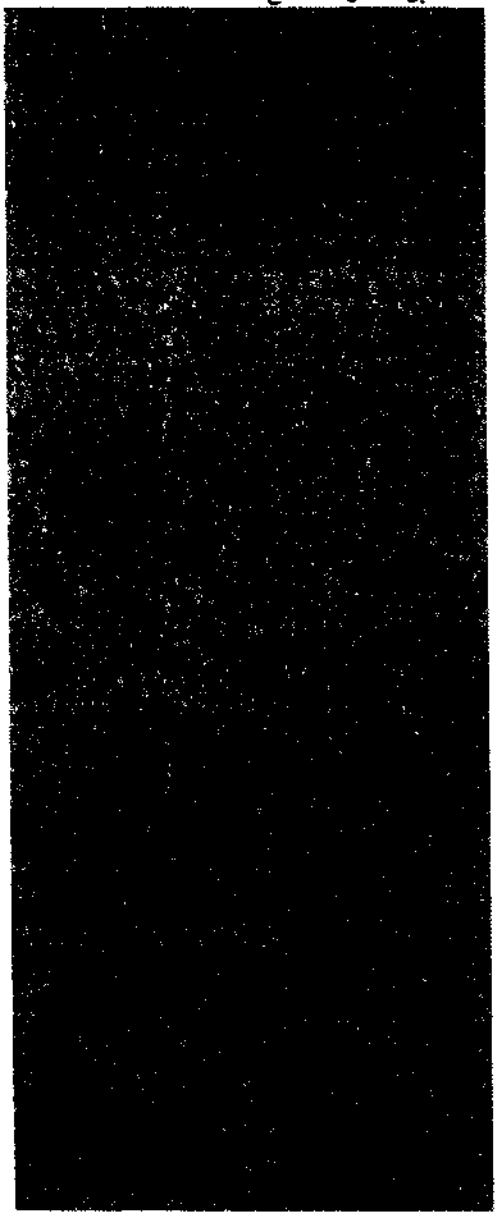

المعتقلون في مركز الحد

يتكون معتقل مركز الحد من ٤ زنزانات يوضع في كل زنزانة ٨ اشخاص (مساحة كل زنزانة ١٧ قدما × ١٣ قدما). ويضم المعتقل حاليا السجناء الآتية اسماؤهم:

١ـ حسين عباس حسين البصري، العمر ٢١ سنة، خريج المدرسة الثانوية، اعزب، قرية بني جمرة
٢ـ حسين علي حسين اسماعيل الجمري، ٢٥ سنة، طالب جامعي (طب)، اعزب، بني جمرة.
٣ـ عبد علي محمد عبد علي بن خير، ٢٠ سنة طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، بني جمرة.
٤ـ حسن علي حسين عمران، ١٨ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، اعزب، بني جمرة
٥ـ عبد المحسن علي محمد زيد، ٢٠ سنة خريج المدرسة الثانوية، اعزب، بني جمرة
٦ـ مهدي حسين سلمان، ١٩ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، اعزب، بني جمرة.
٧ـ فاضل حسين حسن فتيل، ١٩ سنة ، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، اعزب، بني جمرة
٨ـ عون محمد علي آل محفوظ، ٢١ سنة، خريج الثانوية الصناعية، اعزب، بني جمرة.
٩ـ سلمان عطية سلمان، ٢٠ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، بني جمرة.
١٠ـ احمد مهدي سلمان المقابي، ٢٦ سنة، مدرس، متزوج له ٧ اولاد، قرية مقابة.
١١ـ سيد هادي سيد حسن الموسوي، ٢٤ سنة، موظف، اعزب، المنامة.
١٢ـ حسين علي محسن التتان، ٢٤ سنة، موظف، متزوج (ولدان)، المنامة.
١٣ـ عبد الكريم حبيب المقداد، ٢٠ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية التجارية، اعزب، بلاد القديم.
١٤ـ ملا هاني علي احمد، ٢٤ سنة طالب بالثانوية الصناعية، اعزب، بلاد القديم.
١٥ـ عبد الله جاسم عبد الله، ١٩ سنة، طالب بالثانوية التجارية، اعزب، بلاد القديم.
١٦ـ عبد الرسول عبد الله عاشور، ٢٣ سنة، طالب بالثانوية العامة، اعزب، بلاد القديم.
١٧ـ علي حسن عبد الله الحواج، ١٨ سنة، طالب بالتدريب المهني، اعزب، بلاد القديم.
١٨ـ عبد الرضا احمد الشويخ، طالب بالثانوية التجارية،المنامة
١٩ـ نزار محمد علي القاريء، ٢١ سنة، خريج الثانوية الصناعية، اعزب، جدحفص
٢٠ـ عبد الله ابراهيم علي الصيرفي، ٢٠ سنة، طالب بالثانوية الصناعية، اعزب، المنامة
٢١ـ عبد الرضا منصور عبد النبي الخواجة، ٢٠ سنة، خريج المدرسة الثانوية الصناعية، اعزب، جبلة حبشي.
٢٢ـ سيد حبيب سيد عباس سيد هاشم، ٢٠ سنة، خريج المدرسة الصناعية، اعزب، جبلة حبشي.
٢٣ـ علي عبد الله عمران، ٢١ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، المنامة.
٢٤ـ عادل حسن علي الخنيزي، ٢١ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، المنامة.
٢٥ـ حسينب احمد الماحوزي، ١٨ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية التجارية، اعزب، المنامة.
٢٦ـ محمد احمد سلمان، ٢٢ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية الصناعية، اعزب، المنامة.
٢٧ـ حسين علي حسين مطر، ٢١ سنة، خريج الثانوية العامة (زراعة)، اعزب، دمستان.
٢٨ـ يعقوب يوسف يعقوب، ٢٠ سنة، خريج المدرسة الصناعية، اعزب، الجفير.
٢٩ـ محمود عباس الشيخ علي، ٢٦ سنة، حاصل على الماجستير في الرياضيات، متزوج، بلاد القديم.
٣٠ـ عبد النبي مهدي علي مهدي، ٢١ سنة، طالب بالمدرسة الثانوية العامة علمي، اعزب، بلاد القديم.
٣١ـ صلاح عبد الله حبيل الخواجة، ٢٧ سنة، خريج الثانوية العامة (ادبي)، اعزب، المنامة.
٣٢ـ فيصل سالم الشماع، ٢٠ سنة، خريج الثانوية العامة، اعزب، المنامة

كيف اعتقلوني

للمعتقلين قصصهم الخاصة، ولكل منهم حكاية غريبة عجيبة حول كيف القت جلاوزة النظام القبض عليه. والمعروف ان الاعتقال عادة يتم في ساعات هدوء الناس ، ولذلك يكون اكثر ايلاما لان العائلة كلها تشهد فصول المسرحية المؤلمة. وهنا نعرض انموذجا للاعتقال، على لسان المعتقل نفسه.

«في حوالي الساعة الرابعة من فجر يوم ..... احد ايام الصيف فوجئت بطرق شديد يمزق الهدوء على باب منزلي، فقمت مسرعا الى الباب انظر من الثقوب، فرأيت شخصا قبيح المنظر عرفته في ما بعد باسمه وهو (رئيس عرفاء) محمد العويد (اردني). امتنعت عن فتح الباب، وانشغلت بتوديع زوجتي واطفالي وحاولت أن اخفي بعض الكتب الدينية.. في هذه الاثناء ازداد الطرق على الباب بصورة اشد، فذهبت مرة اخرى وسألت من الطارق؟ فاجب احدهم: المخابرات. فقلت لهم: لحظة، مما حدى بهم لطرق الباب بصورة جنونية. فتحت الباب وواجهني احدهم قائلا: ان المطلوب القبض عليك وتفتيش منزلك. دخلوا المنزل وفتشوا غرفة غرفة، وصادروا كتبا دينية واشرطة فيديو واشرطة كاسيت مسجلا عليها احتفالات دينية ومواكب عزاء سيد الشهداء ابي عبد الله الحسين(ع)، ورسائل شخصية. وكان مجموع رجال المخابرات المشاركين في التفيش اثني عشر شخصا، ستة منهم كانوا شاهرين السلاح. بعدها امروني بالخروج معهم، فتعلق بي اطفالي وهم يبكون. وصلنا الى مبنى المخابرات بالقلعة حوالي الساعة السابعة صباحا. وعند الدخول الى القلعة امروني ان انكس رأسي ولا انظر الى اي شيء، وان لا اسمع اي شيء. وبعد المرور بعدة ممرات وصلنا إلى المكان المحدد لديهم. وهناك كان باستقبالي احد المعذبين يدعى (عبد النبي) حيث انهال علي بالضرب المبرح وهو يشتم ويرمي الكلام القبيح لمدة ربع ساعة. حصل هذا قبل ان يبدأ اي تحقيق. بعدها ادخلوني على النقيب عادل فليفل الذي بادرني بالسؤال: هل تعلم لماذا انت هنا؟ فاجبته لانني اذهب الى المسجد واصلي الجماعة واشارك في المواكب الحسينية. بعد ذلك قال لي ان عشرة من اصدقائك (كلهم معتقلون) اعترفوا عليك، واخذ يعد علي الاسماء. وقال لي اختر اسم واحد منهم نجلبه امامك لكي يعترف عليك. الا انني لم اجبه. فاحضر احد الاصدقاء، وحالته يُرثى لها من آثار التعذيب وطلب منه ان يعترف امامي. الا أنه سكت ولم يتحدث، فصرخ عادل فليفل في وجهي قائلا: تكلم فاخذ يرجف وهو يتكلم ويقول عني باني قمت معه بالنشاطات المعادية للنظام. بعد ذلك اخرجوه، وقال لي عادل فليفل: ما رأيك؟. هل تريد ان ناخذك الى المحكمة ونحكم عليك ٥ سنوات سجن؟ ام تريد ان تعترف وتوقع على اعترافاتك ونفرج عنك؟ قلت له لن اعترف بشيء لم ارتكبه، وكل ما قاله صديقي كان واضحا انه بسبب تعذيبكم له.

وهنا بدأ التعذيب، حيث قال لي عادل فليفل: لقد اعطيتك فرصة ولكنك لم تغتنمها. فأمر بتجهيز ادوات «التعليق»، وعلقوني ثم بدأ الضرب المبرح حتى شارفت على الموت.

بعد ذلك سلمني عادل فليفل الى الملازم اول عيسى النعيمي وهو من الجلاوزة التابعين للنقيب خالد المعاودة، والذي بدوره اخذ يسألني عن الاعترافات، وهددني بقطع رأسي ان لم اتكلم. وكنت منهكا جدا، اذ انني لم اتوقع ان يحدث لي ماحدث في خلال نصف يوم من اعتقالي. عندما لم اتكلم انهال علي بالضرب، وبعد فترة امر بادخالي احدى الزنزانات الانفرادية. وبعد ٣ ساعات (من الساعة الواحدة حتى الرابعة) اخرجوني من الزنزانة وعلقوني مرة اخرى وبدأ (عبد النبي) بضربي وانا معلق، وهكذا استمر التعذيب كل يوم لعشرة ايام. ومن ضمن المعذبين الذين تعرفت عليهم: عبد الله عيسى من قرية المقشع، وخليل محمد، ومحمود، وخالد صنقور، وموسى، وعبد الله اليماني، وعبد الله ابو القاسم، ومحمد سعيد. وكان المحقق اثناء التعذيب يكرر علي طلبه بالتوقيع على الاعترافات. ثم اخذوا يتفننون في تعذيبي حتى انزعوني جميع ملابسي واخذوا يضربونني وانا عريان.

البقية على صفحة ٦

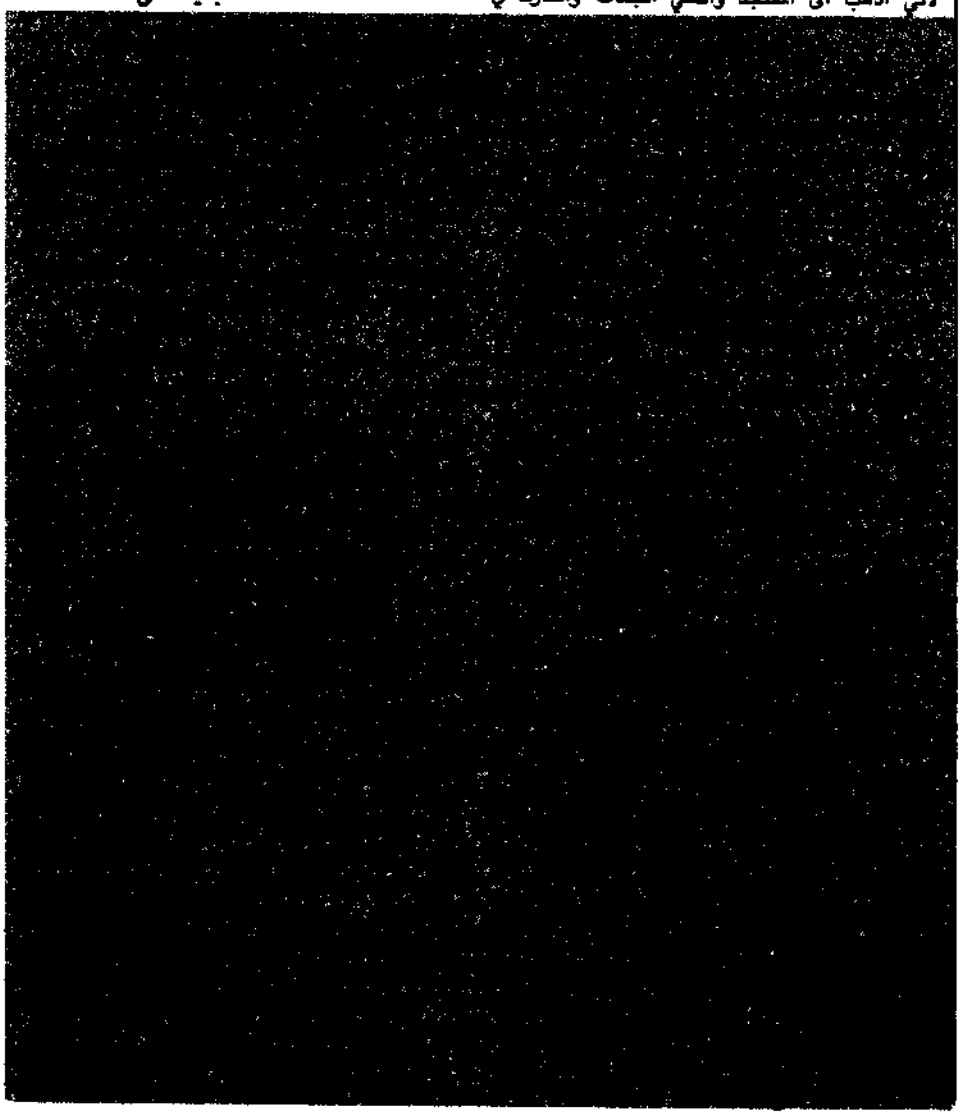

الاستبداد القبلي مستمر في الخليج

عندما يعقد مؤتمر قمة هنا او اجتماع وزاري هناك يتهافت الزعماء الخليجيون للحضور وتعمل اجهزة الاعلام الحكومية على تغطية هذا «الحدث المهم» وهو حضور المسؤول الخليجي الاجتماع الدولي المعني، بدون الدخول في التفاصيل التي هي بطبيعتها مناقضة لما يؤمن به المسؤول الخليجي. فالحضور الخليجي على المستوى الرسمي معروف في المحافل الدولية، ولكن ما ليس موجودا فهو مدى التزام النظام السياسي الخليجي بمقررات المنظمات الدولية وخصوصا على مستوى حقوق الانسان والتمثيل الشعبي في الحكم والحريات الشخصية. فالامم المتحدة مثلا تعقد جلستها العمومية السنوية هذه الايام، ويتوافد وزراء الخارجية الخليجيون ليتحدثوا من على المنبر الدولي وليقضوا بضعة ايام في الاتصالات مع اقرانهم من الدول الاخرى ثم ليذهبوا في رحلة استجمام خاصة تدوم فترة اطول من الفترة التي قضوها في الامم المتحدة ويرجعو بعدها الى بلدانهم ليثبتوا تمثيلهم اياها في هذه المحافل الدولية. ولكن هؤلاء الزعماء انفسهم يتجاهلون ادنى مستلزمات الانتماء للمجتمع الدولي ومنها احترام حقوق الانسان في داخل بلدانهم واشراك الشعب في ادارة بلاده، والسماح بتنقل المواطنين عبر الحدود بدون قيود او شروط. هذه المفردات ممنوعة في قاموس حكومات الخليج، ولا يسمح لاي شخص او جهة باثارتها في اي ظرف من الظروف.

في سبتمبر الماضي ذهب الزعماء الخليجيون، ومنهم امير البحرين وامير الكويت الى العاصمة اليوغسلافية، بلغراد للمشاركة في القمة التاسعة لعدم الانحياز، وتحدثوا امام الحاضرين واجتمعوا بالقادة من بقية دول العالم. وهذا أمر جميل، ولكن هناك اسئلة كثيرة في هذا الخصوص منها: هل يؤمن هؤلاء بمبدأ عدم الانحياز؟ ثم هل يدرك هؤلاء ان معظم الزعماء الآخرين يسمحون بدرجة من الحرية في بلدانهم على عكس الاوضاع الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي؟ قد يكون لهؤلاء ثقلهم المادي من حيث سيطرتهم على اغنى منطقة نفطية في العالم، ولكن هل هذه الثروة المادية تستغل لبناء الشعب الخليجي الواعي المستقل ام انها تستعمل بالدرجة الاولى لضرب الانسان الخليجي وذلك باستقدام اكبر الخبرات العالمية في مجالات التجسس والتعذيب تحت غطاء الحفاظ على الأمن؟.

اننا نفخر بان ننتمي الى المعسكر الحر غير المنتمي للشرق او الغرب ونتمنى لو نستطيع اقناع العالم بحياد مبدئنا الاسلامي ليكون بديلا على الصعيد الايديولوجي لما هو سائد في عالم اليوم من افكار ومبادىء لا تصمد امام التحدي الثوري الذي يسعى لصنع الانسان الحر المستقل. ومن هنا فاننا نشجع الحضور الى المؤتمرات التي لا تعقد تحت مظلة الشرق او الغرب، ولكننا لا نعتبر الزعماء الحاليين الذين يحكمون بلداننا بالحديد والنار اهلا لتمثيل الشعب الخليجي في المحافل الدولية لانهم يسيرون في خط سير مغاير تماما لخطوط سير الحكومات والانظمة الاخرى. فالدول الخليجية المنتمية لما يسمى «مجلس التعاون الخليجي» هي الوحيدة من نوعها في العالم، فلا انتخابات ولا مجالس برلمانية ولا مشاركة شعبية في شؤون البلاد، بل ان ما هو موجود ومسموح به انما هو مسخر للحفاظ على وجود العوائل الحاكمة في هذه البلدان. فكل بلدان العالم تشهد درجة من الانفتاح الرسمي على الرأي العام الشعبي، فتجرى الانتخابات وقد تنتخب الحكومة ورئيس الدولة وممثلو الشعب، أما في بلداننا الخليجية فلا شيء من هذا القبيل، فالحاكم هو صاحب اليد الطولى وله الحق المطلق في عمل ما يريد.

خلال العامين الماضيين حدثت تطورات كثيرة في بلدان عالمنا العربي تركت آثارها على بنية النظام القائم، ودفعت عددا من الانظمة ذات الحكم الفردي او الحزبي المطلق لاعادة النظر في جدوى الاستمرار في تجاهل آراء الشعب وتطلعاته، فتم الحديث عن انتخابات في الجزائر والاردن واليمن والمغرب وغيرها من الدول التي لم يسمح حكامها بالاعتراف بوجود الشعب على صعيد ممارسة الحكم. وجاءت الحرب العراقية ـ الايرانية وتدخلت القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية لانقاذ الانظمة الخليجية من النقمة الشعبية التي انتفضت مطالبة بحقوق الناس والمشاركة الشعبية في الحكم. وكان يُتوقع أن يؤدي وقف الحرب الى حالة انفراج سياسي نسبي، فيُسمح بقدر من الحريات للناس ويُسمح بممارسة دور سياسي للافراد و المجموعات كثمن تدفعه الانظمة في مقابل حمايتها وانقاذها من النقمة الشعبية المتصاعدة بسبب فشلها في تأمين الحياة الآمنة للناس. ولكنّ شيئا من ذلك لم يحدث، ولكن ما حدث هو ازدياد حدة التوتر من جهة وتصاعد عمليات القمع من جهة اخرى. فالشباب في البحرين والكويت السعودية ينتظرون المحاكمات بعد شهور طويلة من التعذيب والارهاب بدون جرم او ذنب. وهكذا فقد فشل الذين راهنوا على تغير الاوضاع بعد توقف مدافع الحرب، واستمرت دورة العنف والارهاب بلا توقف. من هنا نقول بان الوضع الخليجي وضعٌ متميز عن بقية مناطق العالم، ولا يجوز لاحد الاعتراض على ما يقوم به الخليجيون لاسترداد حقوقهم السليبة، فحتى متى يصبر الناس تحت ارهاب العوائل الحاكمة التي تعتقل على الشبهة والظن وتعذب الناس لا لسحب الاعتراف بل للامعان في الاذلال والاهانة والحرب النفسية. وبيانات المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية تشهد على ذلك بوضوح. ففي ظل هذه الاجواء هل يلام الشباب اذا ما لجأوا لاساليب متطرفة في علاج اوضاع بلدانهم، فللصبر حدود ولتحمّل الناس مدى محدود، وما لم ترجع العوائل الحاكمة الى السلوك الطبيعي الذي يفترض في الحكومات سلوكه والذي يعطي للناس حقوقهم في الحياة الكريمة والتعبير الحر وابداء الرأي في شكل النظام المطلوب، فان حالة التوتر سوف تستمر لان ذلك منطق الحياة ومنطق الاحداث، فالاستبداد لا يمكن أن يستمر الى ما لانهاية.

كيف اعتقلوني ـ البقية ـ

وبعد وجبات التعذيب اخذوني الى محمد العويد ليكتب افاداتي. وكنت قد وصلت الى حالة يُرثى لها ورجلاي متورمتان من الضرب واحسست إن جسمي لم يعد يحملني. قال لي محمد عويد: وقع على هذه الاعترافات وسوف ينتهي كل شيء. وتحت هذا الضغط الشديد احسست انني مستعد للتوقيع على اي اعتراف لمجرد الحصول على الراحة من هذا التعذيب المستمر. وهكذا وقّعت على اعترافات ادانتني بالانتماء لتنظيم ينوي قلب نظام الحكم، وتوقف التعذيب. بعدها اخذوني الى محقق انجليزي اسمه مستر براين Mr. Brian واخذ يسألني عن الاعترافات فاجبته باجابات تختلف عن التي وقّعت عليها وانني نسيت على ماذا وقّعت. وهكذا بدأ مسلسل جديد من التعذيب، وما يزال المسلسل معمولا به مع اغلب المعتقلين.

شعار «مكافحة الارهاب» لمنع الانفتاح السياسي ـ البقية ـ

الارهاب، قد وفر غطاء سياسيا للعوائل الحاكمة وجعلها خارج دائرة الحكومات المطالَبة باجراء اصلاحات سياسية داخلية. ولذا كانت «مكافحة الارهاب» تقف وراء غياب الديمقراطية والحريات العامة. فهل كان هناك شيء من هذه الظاهرة عندما اقدمت الحكومة الكويتية على حل مجلس الامة عام ١٩٨٦. هل كان ذلك بسبب وجود عضو برلماني ينتمي لطائفة الشيعة؟ ام ان المسالة تتعلق بمنع اية حالة ديمقراطية في هذه المنطقة الحيوية لان الحكومة السعودية لا تريد ان تبقى محرجة بوجود ظاهرة ديمقراطية على حدودها؟.

هذه الحالة السياسية لا تترك مجالا للتفاؤل بامكان حدوث تغيير جوهري ايجابي عندما يجتمع الحكام في مسقط هذا الشهر، بل على العكس من ذلك، فان من المتوقع ان يستمر السعوديون ومعهم الكويتيون والبحرانيون في اعلاء الضجيج حول مكافحة الارهاب كبديل لاي تغيير سياسي. ومن الطبيعي ان يسعى هؤلاء لاثبات وجود هذه الظاهرة بتكثيف الاعتقالات العشوائية وتوجيه الاتهامات للابرياء وخلق اجواء ذعر وارهاب واعدام الابرياء بدون محاكمات كما حدث عندما اعدمت السعودية ١٦ حاجا كويتيا. وهناك في سجون السعودية والكويت والبحرين عشرات الشباب المجبورين على توقيع اعترافات بالانتماء لمنظمات محظورة والاعداد للقيام باعمال عنف عديدة، بدون ان يكون هناك ادلة موضوعية على شيء من التهم الموجهة لهؤلاء. اليس ذلك ارهابا وامتهانا للانسان و سحقا لكرامته وحريته؟ والمأساة ان هؤلاء يُقدمون للمحاكمات الصورية، ومع ذلك لا يستطيع القاضي الحكومي الفصل في هذه القضايا لعلمه بان التهم مختلقة من الاساس.

يجتمع حكام دول الخليج اذاً في مسقط وهم منقسمون في ما بينهم حول جدول الاولويات التي تستحق الاهتمام وخصوصا في هذه الظروف التي فقد مجلس التعاون الخليجي فيها بريقه وتجاوزه الزمن، والسعودية تسعى لاسترداد موقع الصدارة في العالم العربي بفرض هيمنتها على مجلس التعاون الخليجي سياسيا وامنيا والانطلاق على اساس ذلك للنظر في ما يمكن عمله لمواجهة التهديد السياسي للموقع السعودي من قبل كل من العراق ومصر.

واموال النفط ما تزال متوفرة، رغم انخفاض العائدات عموما، لدعم اجهزة الاعلام المستعدة لنشر وجهة النظر السعودية وتضليل الرأي العام العالمي والدولي عما يحدث في منطقة الخليج. وعلى ضوء ذلك فليس متوقعا حدوث اي تخفيف في الضغط على الشيعة كوسيلة للتهرب من مواجهة المطالب الشعبية العادلة باجراء تعديلات سياسية ملموسة على النظام السياسي الحاكم المتمثل بهيمنة القبيلة وعقليتها الاقطاعية المتخلفة على شؤون الناس. اما القضايا الاخرى كالتكامل الاقتصادي والتنسيق التنموي والسياسي فهي قضايا نسبية وغير ذات اهمية ملحّة، وقد يخرج البيان الختامي متضمنا اشارات عابرة لها ولكن بدون حدوث برامج عملية لتنفيذ ما يؤدي الى بلورتها عمليا.

ليس غريبا اذاً ان ينتظر شعب الخليج القمة العاشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتشاؤم مطلق لانّ المتهم الاساسي في كل هذه المسرحية هو الشعب الخليجي المحروم من ابسط حقوقه الانسانية. فحتى القبائل البدائية في ناميبيا تذوقت طعم المشاركة السياسية وادلت باصواتها لصالح من ترتضيهم ممثلين لها. اما شعب الخليج فهو ما يزال دون هذا المستوى، حسب تصريحات المسؤولين المتكررة بان شعب الخليج غير مستعد حتى الآن للتجربة الديمقراطية. وليس مستبعدا ان يسبق انعقاد القمة اعتقالات جديدة في البحرين حسب ما جرت عليه العادة كل عام منذ مطلع الثمانينات لتبرير القرارات القمعية التي ستتخذها قمة مسقط. فكل عام والشعب بحسرة، وعاشت قمة «مكافحة الارهاب» بمسقط!.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨م عن البحرين

صدر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩م، واحتوى على التقرير الآتي حول الاوضاع في البحرين، ننشره حرفيا ليطلع الرأي العام على ما يجري في هذه الجزيرة الخليجية.

تعرض عشرات الاشخاص، وبينهم سجناء رأي، للاعتقال بدون محاكمة بسبب نشاطاتهم الدينية او السياسية. وكان كثيرون منهم ينتمون الى الطائفة الشيعية التي تشكل اغلبية سكان البلاد. وحكم بالسجن على ما لا يقل عن عشرة اشخاص يحتمل ان يكونوا سجناء رأي، بعد محاكمات غير عادلة. وبقي في السجن ما يربو على ١٠٠ سجين سياسي آخر، قد يكون بينهم سجناء رأي، يقضون احكاما فرضت عليهم في سنوات سابقة بعد محاكمات لم تراعَ فيها ايضا المقاييس الدولية. ووردت تقارير جديدة عن تعذيب معتقلين سياسيين واساءة معاملتهم.

استمرت السلطات في استخدام المرسوم بقانون بشأن تدابير امن الدولة لعام ١٩٧٤، لاعتقال من اشتبهت بانتقادهم او معارضتهم للحكومة، وذلك لفترات لا تزيد عن بضعة ايام في بعض الحالات، وطوال اشهر في حالات اخرى. ويُعتقد انه قبض على ابن قاض مرموق في محكمة الشريعة، هو الشيخ عبد الامير الجمري، وعلى صهره في ايلول/سبتمبر وآب/ اغسطس، على التوالي، وكانا لا يزالان قيد الاعتقال في نهاية العام. وكان اعضاء الطائفة الشيعية عرضة للاعتقال بشكل خاص، اذا اشتُبه بتاييدهم لجمهورية ايران الاسلامية. وكان بعضهم يعتقلون لفترات قصيرة قبل مناسبات دينية ذات اهمية خاصة للطائفة الشيعية، كمواكب عاشوراء السنوية في ذكرى استشهاد الامام الحسين، حيث كانت الجماهير تهتف بشعارات سياسية في الماضي. واعتقل البعض الآخر بعد احتفالات عاشوراء او غيرها من التجمعات الدينية التي كانت تُلقى فيها الخطب والبيانات السياسية ضد الحكومة وضد الاميركيين. وكان بين الذين اعتقلوا بدون محاكمة بموجب المرسوم بقانون المذكور، طلاب بحرينيون راجعون من الخارج حيث كانوا يواصلون دراستهم، وحجاج عائدون من مكة. والجدير بالذكر ان هذا المرسوم بقانون يجيز الاعتقال بدون محاكمة لفترات اقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بناءً على استنساب وزير الداخلية. هذا، ولا يتم اجراء مراجعة قضائية لقانونية الاعتقال الا بعد ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيف، كما لا يجوز تقديم طلبات استئناف اضافية الا كل ستة اشهر. وقد اعتقل بعض الاشخاص في الماضي طوال سبع او ثماني سنوات بموجب هذا المرسوم بقانون.

وعقدت محاكمتان على الاقل امام محكمة الاستئناف العليا المدنية التي تنظر في قضايا جميع المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالأمن الداخلي او الخارجي. والاجراءات المتبعة في قضايا من هذا النوع لا تتقيد بالمقاييس الدولية للمحاكمة العادلة. اذ انها تجيز للمحكمة التوصل الى قراراتها بالاستناد فقط الى اعترافات ادلي بها الى الشرطة او الى قاضي التحقيق، او بناء على وثائق تقدمها جهة الادعاء مشيرة الى اعترافات كهذه، دون ان تكون المحكمة ملزمة باستدعاء شهود لاستجوابهم، او بابراز ادلة مساندة. فما لم يظهر ان المحكمة تدقق بشكل منهجي فيما اذا كانت الاعترافات طواعية، فان الاهمية المولاة للاعترافات كادلة قد تشجع المحققين على اللجوء الى الضغط والاكراه من اجل انتزاع بيانات يُجرّم فيها المتهمون انفسهم. ولا تتيح هذه الاجراءات حق الاستئناف ضد الادانة والحكم، كما ان جلسات المحكمة تكون عادة سرية، ولا يُسمح بحضورها الا لفرد واحد من عائلة كل من المتهمين. ونادرا ما تنشر علنا احكام المحكمة التي تشرح فيها اسباب الادانة، ولا تتوفر نسخ منها لمحامي الدفاع، الذين يضطرون للاطلاع على نسخة المحكمة.

كان بين الذين مثلوا امام محكمة الاستئناف العليا المدنية خلال عام ١٩٨٨ عدد من الاشخاص قد يكونون سجناء رأي، ومنهم توفيق المحروس وثمانية آخرون ادينوا جميعهم بالانتماء الى الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين الممنوعة، وحكم عليهم بالسجن ما بين اربع وخمس سنوات. وورد ايضا ان حكما بالسجن لمدة سنتين صدر بحق عالم دين يدعى السيد عبد الله المحرقي، بعد ان ادين بتهمة التحريض على الفتنة، كما يبدو. ويعتقد انه اطلق سراح بعد انهاء حوالي نصف مدة حكمة.

ولم تتوفر اية معلومات عن نتيجة محاكمة نبيل باقر ابراهيم باقر، احمد حسين ميرزا عبد الخالق، وخالد عبد الرسول محمد الاميري، الذين قبض عليهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ واتهموا بالتخطيط لتفجير منشآت للنفط (راجع تقري المنظمة لعام ١٩٨٨).

وكان بين سجناء سياسيين يقضون احكاما فرضت عليهم بعد محاكمات جائرة في سنوات سابقة، ١٤ شخصا زعم انهم من من انصار جبهة التحرير الوطني البحرينية المحظورة، حكم عليهم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ بالسجن حتى خمس سنوات، و ١٨ شخصا زعم انهم من انصار جمعية التوعية الاسلامية، سجنوا عام ١٩٨٤. وبقي في السجن ايضا كثيرون غيرهم صدرت بحقهم احكام على دورهم في محاولة انقلاب مزعومة عام ١٩٨١. واطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، كان معظمهم على وشك انهاء احكامهم. وكان بين الذين اطلق سراحهم الشيخ ناصر الحداد، الذي كان محتجزا منذ عام ١٩٨١ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨).

وردت ادعاءات جديدة خلال عام ١٩٨٨ حول تعذيب المعتقلين واساءة معاملتهم، جسديا ونفسيا، لانتزاع اعترافات منهم، كما يظهر. ورغم ان دستور البحرين يحرم ممارسة التعذيب، ورد في عدد من الحالات ان المعتقلين ارغموا على الوقوف منتصبين طوال ساعات عديدة، وحرموا من النوم لفترات طويلة، وتعرضوا للضرب او التعليق، كما تعرضوا للتهديد وهم محتجزون بمعزل عن الآخرين وفي حبس انفرادي مطول.

لقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة تزويدها بمعلومات عن عدد من المعتقلين، وحثت على السماح لهم بالاتصال بمحامين من اختيارهم بشكل متكرر ودون تاخير، وعلى توفير جميع الضمانات اللازمة لحمايتهم من التعذيب وسوء المعاملة. وطلبت المنظمة ايضا معلومات عن محاكمات جرت امام محكمة الاستئناف العليا المدنية، ونسخا من قرارات المحكمة.

واقترحت المنظمة على الحكومة ارسال وفد عنها لزيارة البحرين من اجل عقد مزيد من المباحثات مع السلطات حول وضع حقوق الانسان في البلاد. وكانت المنظمة قد اوفدت مندوبين عنها زاروا البلاد في نيسان/ابريل ١٩٨٧. لكن الحكومة لم ترد على هذا الاقتراح، ولم تكن في نهاية العام قد أبدت تعليقها على وثيقة تضمنت بواعث قلق المنظمة في البحرين، كانت المنظمة قد رفعتها الى الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشرت المنظمة في كانون الاول/ديسمبر تقريرا موجزا بعنوان: بواعث قلق منظمة العفو الدولية في دولة البحرين، رفعت فيه عددا من التوصيات حول الضمانات اللازمة لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الانسان.

«الاندبيندنت» البريطانية: اعتُقلوا لانهم تحدثوا بآرائهم

هناك رجلان من الذين القوا خطبا تنتقد سياسة الحكومة، ضمن مجاميع طلاب وعمال وموظفين اعتقلوا في البحرين. احدهما السيد عبد الله المحرقي، احد رجال الدين، في اواخر الاربعينيات من عمره وشخص آخر، جميل كاظم حسن محمد، له من العمر ٢٥ سنة، ويعمل موظفا لدى الدولة، تم اعتقاله عام ١٩٨٨م ووجهت له تهمة القاء الخطب في التجمعات الدينية والمشاركة بصورة فعالة فيما تسميه السلطات بـ «منظمات سرية».

اعتقل السيد المحرقي في يناير من العام الماضي بعد استخفافه بسياسات الحكومة المؤيدة لامريكا في خطبة القاها في مسجد بالعاصمة المنامة حيث ورد خبر تعذيبه، حتى تم ادخاله المستشفى العسكري في يونيو ١٩٨٨م. وعندما استرجع صحته، أدين «بالتحريض على الكراهية» وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين. ولكن صحته تدهورت واخلي سبيله في ديسمبر ١٩٨٨.

السيد عبالله المحرقي

رجع مرة اخرى لالقاء خطبة، وتم اعتقاله في يونيو ١٩٨٩م. هذه المرة اضرب عن الطعام، وتم نقله الى المستشفى لجبره على الاكل. ويقبع الآن في سجن العدلية، الواقع على بعد ثلاثة اميال جنوبي المنامة، تحت قانون يجيز الاعتقال غير المحدد دون تهمة او محاكمة، عندما تكون هناك «دلائل جدية» تهدد امن البحرين. جميل محمد لا يزال في انتظار حكم من رجال القسم الخاص الذين طلبوا منه الغاء عقد الاجتماعات في احد المساجد المحلية. ولكن الاجتماعات استمرت، ولذا تم اعتقاله في يوليو مع آخرين من الشباب، تم الافراج عن سبيلهم. وقد وجهت الآن لجميل محمد تهمة تنظيم نشاطات الشباب المعارض.

لقد قضى بعض الوقت في الاعتقال الانفرادي المظلم في سجن القلعة بالمنامة، ويبدو انه عُذب حتى «اعترف» بانه ينتمي لمنظمة تخريبية. وفي محاكمته التي جرت في يونيو الماضي، اخذ ينادي في المحكمة انه تم تعذيبه وان الاعترافات ما هي الا مهزلة وتم تأجيل المحاكمة مرتين، ولا زال يقبع في السجن.

تستلم مجموعات حقوق الانسان تقارير حول التعذيب الجسدي والنفسي المستخدم في البحرين لسحب الاعترافات والمعلومات. قانون البحرين يحدد فترة سنتين لسجن من يلقي خطبة معارضة للنظام. واذا تم تثبيت تهمة الانتماء «لمنظمة سرية» على المتهم فان الحكم يصعد الى ١٥ سنة

الاندبيندنت ١٩٨٩/١٠/٣٠م

خاطرة: مؤتمر صحافي لرئيس وزراء البحرين

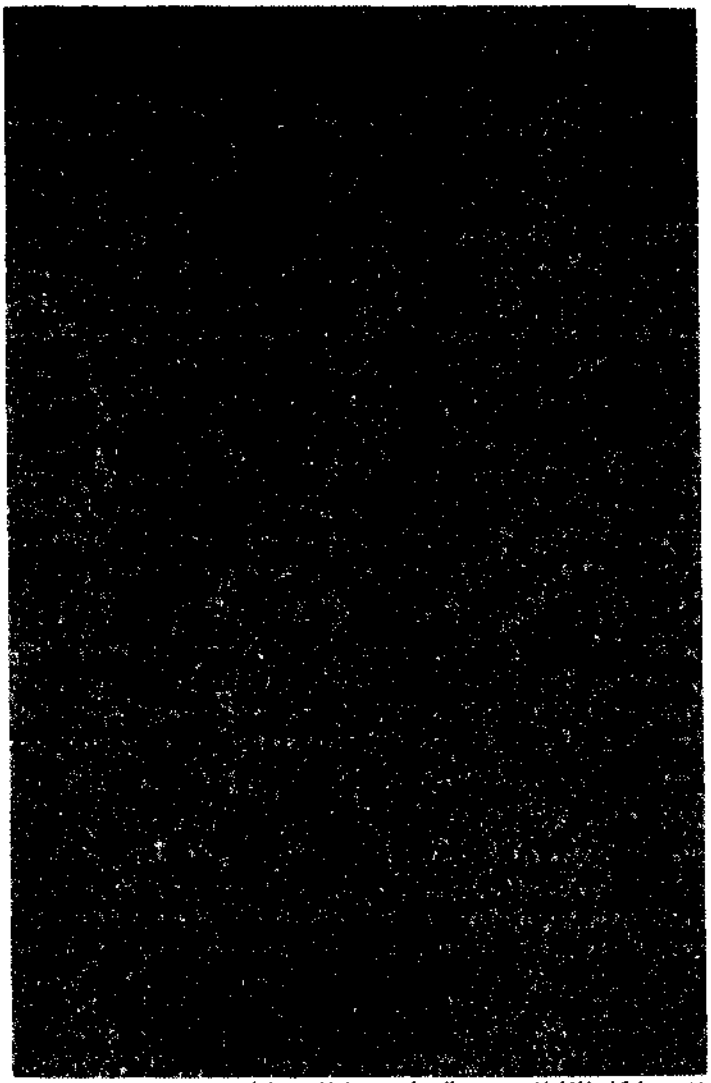

من النادر ان يقف مسؤول خليجي من الصف الاول (مستوى امير او رئيس وزراء) امام جيش من الصحفايين الاجانب وعدسات المصورات والتلفزيون ويعقد مؤتمرا صحافيا حرا. وفي معظم المقابلات اذا جرت ترسل الاسئلة الى سمو الامير الذي يحذف ما يشاء من الاسئلة ويعدل بعضها ويكتب الاجابة، او يكتبها «مستشاره الصحافي». واذا تم الحوار فيجب ان لا يخرج عن المواضيع المحددة سلفا (والا اعتقلوا المراسل ومنعوا مطبوعته).

لهذه الحقيقة مسببات كثيرة. اولها جهل حكام الخليج بالكثير مما يدور حولهم، وترك ذلك للمستشارين الاجانب. ثانيا، هناك حساسية بعض المواضيع كشؤون الداخل والاوضاع الاقتصادية والسياسية على الجبهة الوطنية، وقضايا حقوق الانسان وما الى ذلك، وثالثا، وهو الاهم، فقدان البداهة والشجاعة لدى المسؤولين لمواجهة استفسارات صريحة.

ولغياب الواقع فقد سجلنا مؤتمرا صحافيا مع خليفة بن سلمان الخليفة رئيس الوزراء البحراني، الذي حسب هذا السيناريو الوهمي قد خرج لتوه من اجتماع القمة الخليجية في مسقط. وتجدر الاشارة الى انه ينطبق الحال على باقي قيادات مجلس التعاون مع قليل من التعديلات. قاعة المؤتمر تتصدرها طاولة عليها ميكروفونات عديدة، ويجلس خلفها رئيس وزراء البحرين، عن يمينه امين عام مجلس التعاون عبد الله بشارة وعن يساره شخص مجهول الهوية.

الاسلاك تغطي مقدمة الطاولة بينما احتلت زواياها كاميرات محطات التلفزيون العالمية (من بريطانيا وامريكا والمانيا وفرنسا واليابان والاتحاد السوفيتي الخ).

وامتلأت القاعة بـ ١٢٠ صحافي ومصور يمثلون كبريات الصحف ووكالات الانباء العالمية وبعض المصورين.

مراسل رويتر: سعادة رئيس الوزراء.. هل لكم ان تخبرونا عن اهم ما دار في الاجتماع المغلق لرؤساء الوفود؟

خليفة بن سلمان: تمت مناقشة اوضاع المنطقة على ضوء قرار ٥٩٨ وتطورات الانتفاضة الفلسطينية وشؤون لبنان.

مراسل رويتر: وماذا عن الاوضاع الداخلية لدول الخليج

خليفة بن سلمان: بخير

مراسل صحيفة واشنطن بوست: ما هو موقفكم من اعدام ١٦ حاجا كويتيا في السعودية، وهل سيؤثر ذلك على اوضاع الجبهة الداخلية في البحرين مثلا؟

خليفة بن سلمان: لم تتم مناقشة هذا الموضوع.

واشنطن بوست: سمو رئيس الوزراء الكل يعرف ان الناس غاضبة على الطبيعة الدموية لآل سعود

خليفة بن سلمان: لا اعتقد ذلك.

مراسل التايمز اللندنية: هل اجريتم استطلاعا للرأي في الخليج حول هذه الحادثة؟

خليفة بن سلمان: نحن لا نعترف باستطلاعات الرأي حسب وسائلكم الاجنبية، نحن نعرف وجهات النظر لدى شعوبنا عن طريق اخذ عينة من المواطنين الى المعتقلات ثم سؤالهم عن وجهة نظرهم في الاحداث الساخنة، وبناءا على اجوبتهم نعرف مايدور في اوساط المجتمع.

مراسل وكالة الصحافة الفرنسية: هل يعني انكم تعذبون مواطنين لآرائهم السياسية؟

خليفة بن سلمان: لم اقل ذلك.. قلت نسألهم عن وجهة نظرهم.

وكالة الصحافة الفرنسية: واذا رفضوا الاجابة، هل تخلون سبيلهم؟

خليفة بن سلمان: اذا رفضوا الاجابة، نحن نساعدهم بان نكتب محضر اعتراف تحدد وجهة نظرهم وسلوكهم ونطلب منهم التوقيع عليه.

مراسلة صحيفة الانديبندنت: واذا لم يوقعوا ماذا تعملون؟

خليفة بن سلمان: عادة لا يرفضون واذا رفضوا فانهم لا يصرون على ذلك كثيرا، فلدينا وسائل اقناع مجربة من عشرات السنين، ولا زالت ـ مع بعض التعديلات ـ صالحة.

مراسلة الانديبندنت: مثل ماذا؟ اذكروا لنا بعض هذه الوسائل

خليفة بن سلمان: قلع الاظافر، التجويع، الضرب، الاهانة منع الزيارة، الحر الشديد وم الى الى ذلك.

مراسل مجلة دير شبيغل الالمانية: اشار تقرير لمنظمة العفو الدولية الى انكم، كما تفضلتم فعلا، تقومون بتعذيب سجناء الرأي عندكم وتماطلون في محاكمتهم لعدم وجود ادلة؟

خليفة بن سلمان: وهذا دليل على صحة ما ذكرته السيدة الكريمة.

مراسل دير شبيغل: ولكن هذا ممنوع دوليا

خليفة بن سلمان: اعرف ذلك، لكن ليس لاحد الحق التدخل بيننا وبين مواطنينا الاعزاء، فذلك يعتبر في قواميس العرب «ادخل عصك في شي مايخصك»

مراسلة «لاريبوبليكا» الايطالية: سمو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان

خليفة: نعم ابوي، اتفضلي

مراسلة لاريب بليكا: لماذا لا تعملون بالدستور ولا تجرون انتخابات حرة لتمكين شعوب الخليج من الاستفادة من اجواء التحرر والديموقراطية في العالم؟

خليفة بن سلمان: المترجم ما يعرف شنو القصد من السؤال لاريبوبليكا: لماذا لا تعيدون الحياة النيابية في البحرين ودول الخليج؟ وتعملون بالدستور.

خليفة بن سلمان: عندنا ديموقراطية نابعة من اعرافنا وتقاليدنا.

مندوب «صوت امريكا»: هل لكم ان تتحفونا ببعض معالمها يا صاحب السمو؟

خليفة بن سلمان: الاخ الامير واشقاؤه اعضاء المجلس الاعلى يفتحون مجالسهم للمواطنين يوما واحدا في الاسبوع لمدة ساعتين. وعندما تأتي الشخصيات الاجتماعية، التي تشبه النواب عندكم، وتجلس في المجلس الذي يشبه قاعة البرلمان عندكم، يبوسون خشم الامير ويبثون شكاواهم ويستمعون الى توجيهات الحاكم... وليس بهذا الترتيب طبعا، فالتوجيهات تأتي قبل الشكاوي، لانه بحدسه يعرف ما يجول في خواطرهم المتأثر بحرارة الجو ورطوبته والاعراف العربية القديمة وتعقيدات الازمان الحديث، ثم يتم البت في الشكاوي التي تكتب عادة لان من صفات اصحاب السمو ان آذانهم ثقيلة لا يسمعون و.. و.. الخ. (في هذه الاثناء يغادر معظم الصحافيين الاجانب القاعة).

مراسل الشرق الاوسط السعودية: هل لسموكم ان تفيدونا عن اجواء الحب والتفاهم والود والاخلاص التي خيمت على اجتماعات المجلس ليلا ونهارا؟.

خليفة بن سلمان: نعم لن تفارق هذه المشاعر اجتماعاتنا، رغم اننا اصابنا الملل من كثرة ملازمتها لنا

مراسل الشرق الاوسط: ابوس ايدك سيدي

خليفة بن سلمان: اتخسى انت اتبوس يدي

مراسلة اخبار الخليج: متى تعودون للوطن فالشعب في انتظاركم على احر من الجمر، وحتى لو رجعتم سيبقى على احر من الجمر.

خليفة بن سلمان: يعتمد!، تحركاتنا غير معلنة حتى نتفادى المطبات نتيجة تعارض الاجنحة واهتزاز القيادة.

مراسل الاهرام المصرية: سمو رئيس الوزراء ازاي صحتكم افندم

خليفة بن سلمات: زي البم يا بيه.. انّما؟!.

مراسل صحيفة لوفيغارو الفرنسية: يكثر الحديث في اوساط الصحافيين انهم ضيعوا وقتهم بالمجيء للمؤتمر لاسباب كثيرة منها انه لا يختلف كثيرا عن المؤتمر السابق ومنها انكم غير صريحين في اجوبتكم واخيرا لانهم كانوا يعتقدون ان المنطقة سوف تشهد تغيرات تشبه ما يجري في انحاء العالم، اي نحو الديموقراطية

خليفة بن سلمان: سامحوني يا جماعة، كفاية الكلام الماصخ هذا